قضايا لغوية معاصرة – اسم الآلة نموذجاً

شوقي المعري

مقدمة

ثمة أبحاث في اللغة والنحو والصرّف فيها ممّا يُشكل أكثر من القاعدة، وبعضها فيه من الشاذ أكثر من القاعدة كالنسب والتصغير، وكثير من هذه الأبحاث بحاجة إلى تيسير، أو شرح، أو تفسير، ولكنّ معظم محاولات التيسير، فشلت لأنّ أصحابه لم يعرفوا كيف يكون التيسير بل عمد هؤلاء إلى التلخيص أو الحذف، وهذا ليس تيسيراً بل تشويه وصل حدّ المسخ، أمّا التيسير – برأيي – فهو في تقديم المادة سهلة واضحة بعد تشذيبها، كالحذف، والتوضيح، والتعليق، وإن كنا بحاجة في كثير من الأحيان إلى بعض الجرأة.

الجرأة التي لا تنسف القاعدة، ولا تؤثر سلباً في القاعدة النحوية أو الصرفية، بل في طرح المشكلة، واقتراح بعض الملاحظات، أو الآراء التي يمكن أن تضيف إضافات إلى المادة العلميّة، ولا بأس أن تثير هذه الملاحظة، أو ذاك الرأي عند القارئ، تثير رأياً أو رداً يقبل المناقشة ونحن في هذا لن نعيد المكرور من الأخطاء الشائعة ولا المطروق من المسائل التي تناولتها كتب الأخطاء الشائعة أو الزوايا اللغوية في وسائل الإعلام كلّها، بل هي محاولة تحاول رصد اللغة المعاصرة، ونقد ما يكتب في الكتب ومنها المناهج التعليمية، وفي وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة، لا لمجرد النقد، بل للتصويب والتصحيح حتى نصل بِلُغتنا إلى ما نرجوه ونأمله في وقت يزداد فيه الخطأ، ويقلّ التصويب، ويكثر وينتشر وينعدم التصحيح، ونترك الأمور على ما هي، ولا ندري أننا في وقوفنا هذا نحن تأخّرنا أو عدنا درجات وخطوات كثيرة.. وأتمنى أن تكون المادة المقدّمة رافداً جديداً يضاف إلى روافد كثيرة تحاول أن تكون غنية ووافرة تصب في بحر اللغة المترامي الأطراف، وكلها يحاول أن يكون صالحاً

مفيداً، يقوّم المعوجّ، ويصوّب الخطأ، ويصحّح اللّسان، ويزيل عثرته بل عثراته، وأنا أرى أن للمادة المكتوبة تأثيراً أكثر ممّا لو كان مسموعاً أو في حوارات وندوات ينسى بعد سكوت المتحاورين، وأكثر ممّا لو كان في الكتاب الذي ابتعد عن رفوف مكتباتنا ابتعاده عن أيدي القرّاء.

اسم الآلة

يُعدّ بحث اسم الآلة من أبحاث المشتقات، ويرد في المرتبة الأخيرة بين إخوته، وربّما كان عن قَصْد أو غير قصد، بل ربّما كان ذِكر المشتقات بحسب كثرة استعمالها فكان اسم الآلة بينها، وآخرها، وقد لا يهمّ هذا كثيراً. لكنّ من يعود إلى هذا البحث في أيّ كتاب من الكتب المقرّرة يجد أنه يقتصر على بعض الأسطر، وبعض الأمثلة التي لا تتغير، كالمنجل، والمحراث، والمنشار.. وقد يعرف كثيرون أنّ هناك آلات كثيرةً أخرى يمكن إضافتها إلى هذا القليل، لكنهم لا يجرؤون على إضافتها فلا يجرؤ /مثلاً/ مدرّس أو أستاذ أن يضيفها إلى طلابه، وإن سأله الطالب ذلك.

والمعروف أيضاً أن شواهد اسم الآلة كلمات لا شواهد من القرآن الكريم، ولا الشعر اللهم إلاّ عدداً قليلاً من أبيات الشعر الحديث والمعاصر، فيعمد المدرّس إلى بعض الجمل التي تدور حول تلك الأسماء التي لم تتجاوز حتى الآن عدد أصابع اليد الواحدة. إلى هنا انتهى الدرس.

وليست الكتب الجامعية أو المراجع الحديثة بأحسن حالاً من تلك الكتب، بل قد تكون أكثر اختصاراً لأنّها تُقدّم إلى طالب جامعي لا يحتاج إلى كثير شرْح وتفسير وتوضيح، ولا إلى القاعدة المتكررة المجزّأة، ولا إلى الأمثلة التوضيحية الكثيرة، لأنه قرأ وزنين اثنين لاسم الآلة مِفْعل ومِفعال.. وقرأ شواهدهما نفسها التي مرّت في المرحلة الإعدادية، المحراث والمنشار والمنجل.. وقد يضاف إليها المِبرد، والمِرود (ميل الكحل للمرأة).

وإذا تركنا المادة على هذه الحال فإننا أمام مشكلة كبيرة، وإذا أضفنا إليها موادّ أخرى خفنا أن نقع في مشكلة مع الآخرين، فنظلّ حائرين مترددين، ماذا نفعل؟ وكثيراً ما هربنا من

المواجهة، وتركنا للآخرين مهمّة التصديّ إلى مثل هذه الموضوعات والمشكلات التي تثير الأسئلة والجدل والنقاش، ولكننا – ويا للأسف – حتى الآن لم نصلْ إلى حلّ لكثير من هذه المشكلات إن لم نقل إلى كلّ هذه المشكلات، وربّما انتظر البعض، أو قال البعض الآخر لننتظر الدّوائر المختصّة بهذا الأمر لتَدلُوا بدَلْوِها ثم تفتي لنا فتواها اللغوية أو النحوية أو الصرفية، وها نحن أُولاء انتظرنا كثيراً، وفاتنا القطار في محطات عديدة ولم نعد نستطيع اللّحاق به، ويبدو أننا سننتظر طويلاً إذا بقينا في مكاننا نراوح، والكل يسأل، وما الحل؟ ومتى الحلّ إن فكرنا في البحث عنه؟!.

وأقول: الحلّ بأيدي الإدارات الرسمية المختصّة المهتمة باللغة بدءاً من مجمع اللغة العربية وانتهاء بآخر مدرس على آخر حدود الوطن ومروراً بوزارات التربية، والتعليم العالي، والثقافة، والإدارات التي تتصل بها، اللهمّ إلاّ إذا أردنا أن نستعين بالآخرين وانتظرنا منهم الحلّ!! لأننا فعلنا هذا غير مرّة، فجاءتنا بعض الحلول من مجامع أخرى في مقدّمتها مجمع اللغة العربية بالقاهرة، فلا نحن قبلنا بما جاء به، أو بمعظم ما قرّره، ولا نحن فعلنا ما هو واجب علينا، فعدنا إلى مكاننا سالمين.

ما أريد أن أقوله إنّ ثمة حقاً علينا، وإن كثيراً من القرارات يجب أن يكون مُلزماً، نعم يجب أن تكون هذه القرارات إلزامية تقرّر على الجميع بدءاً من المدارس ومناهجها..

لا نريد للغّة التشويه معاذ الله، ولا المسخ أعوذ بالله، ولكن لا يجوز لنا أن نظلّ على حال نسمع بها منذ زمن، ونعيش بعضها حتى الآن، ونقف مكتوفي الأيدي في هذا الزمن الذي يتطور في كل يوم بل في كل ساعة، ونحن نقف نتفرّج عليه، ثم نتحسّر، ثم نقول: ليس باليد حيلة! بل الحيلة، والحلول، والقوة بيدنا.

نعود إلى اسم الآلة موضوع بحثنا الذي أبعدنا قليلاً عنه كثيرٌ من الآراء والمواقف. لنحكم عليه في ضوء ما تقدّم.

إنّ كلّ ما ذكره سيبويه في كتابه لا يتجاوز ستة أسطر يضاف إليها العنوان الذي أعتبره

(صحيحة) الأهمَّ والمفتاحَ لما سنصل إليه من بَعْد، فالعنوان هو "هذا باب ما عالجت به" وسأثبت ما قاله سيبويه لأنه ليس بحاجة إلى شرح، وليس بالكلام الطويل.. يقول:

" أمّا المِقَصّ فالذي يُقصّ به، والمَقَص [بفتح الميم] المكان والمصدر، وكل شيء يعالَج به فهو مكسور الأوّل كانت فيه هاء التأنيث أو لم تكن، وذلك قولك: مِحْلب ومِنْجل، ومكسْحة، ومِسَلّة، والمِصْفى، والمِخرز، والمِخْيط. وقد يجيء على مِفْعال نحو مقراض ومِفتاح ومِصباح، وقالوا: المِفتح كما قالوا المِخرز، وقالوا المِسرجة وكما قالوا المِكسحة.

نعم هذا كلّ ما ورد في كتاب سيبويه الكتاب النحويّ الأوّل قيمة وتأليفاً ونشراً، ويثير هذا الكلام ملاحظتين.

آ. الأولى: أنّ عدد الكلمات التي استشهد بها قليل جداً ولا شك أنّه كان من المستعمل إذ ذاك، وهذا ما سنتوقف عنده بعد قليل. ومع هذا فإننا نستطيع أن نحذف من تلك الكلمات: المِحلب، المكسحة، والمصفى، والمخيط، لأنها من غير المستعمل الآن، فأنت لا تستطيع أن تثبتها في المناهج التعليمية.

ب. الثانية: أنه أجاز المِفتح والمِفتاح، لكنّه لم يقل: ويجوز مِنجال، ومِخراز، لماذا؟ فلربّما سُمع المِفتح والمِفتاح فأثبت اللفظان.

إنّ هذا أوّل ماذكر في اسم الآلة عند سيبويه، وكان مثيراً للنقاش، وهذا يجب أن يستمرّ حتى وقتنا هذا، وإذا فعلنا نصل إلى نقاط مهمّة ونتائج مفيدة، ولكن ينقصنا شيء من التحليل والمنطق تسبقهما الجرأة لإصدار الأحكام.

وقد يفيدنا هنا أن نشير إلى أنّ معظم المصادر النحوية القديمة لم تُشر إلى اسم الآلة من قريب أو من بعيد، علماً بأنّ كل من جاء بعد سيبويه اعتمد كتابه، وقد يكون هذا – أيضاً – مثار جَدَل، حتى إذا وصلنا إلى القرن السابع الهجري فإننا نجد أن أشهر علماء هذا العصر – وهو ابن الحاجب – نراه ينقل عن سيبويه ماذكره في كتابه، وكذا فعل ابن يعيش في شرح المفصل. ويكاد يكون كتاب خزانة الأدب للبغدادي آخر كتاب مصدر يُعتمد في الشواهد

والأبحاث النحوية لما يضمّ من الآراء التي يمكن الأخذ بها، لكنّ صفحات هذا الكتاب خلت من اسم الآلة، وهذا طبيعي، لأنّ الكتاب هو شرح شواهد شعرية، ونحن لم نقع على بيت من الشعر فيه اسم آلة ذُكر في كتب الأقدمين، ولو أنه كان لوجد في مناهج المعاصرين.

واختصاراً نقول: ثمة أسماء قليلة جداً، وثمة كتب كثيرة لم تتطرق إلى اسم الآلة، ومن تطرق كان على حياء لم يَرْق إلى ما نريد الوقوف عليه.

ونستطيع القول: إن الكثيرين يقفون عند هذا الحدّ معتمدين ما جاء به الأقدمون المصدر الأساسي لعلوم اللغة، وترانا لا نتجاوز ما جاؤوا به، ونظلّ على هذه الحال حتى نصل إلى ما يُسمّى في تحديد العصور الأدبية عصر النهضة أو عصر الحضارة، العصر الذي يوصف بأنّه تطوّر كثيراً عن عصور القدماء من حيث اللغة والشعر والأدب وكثير من العلوم الأخرى.

لكنّ الملاحظ أنّ معظم العلوم تطوّرت، وأصابها من التطوّر الكثير حتى الشعر الذي خرج على أوزان الخليل بن أحمد الفراهيدي، والملاحظ أيضاً أنّ من وقف في وجه هذا النوع نُسي، وسار كثيرون مع الموجة الجديدة التي أجادوا ركوبها فوجدوها هادئة جميلة، فتخففوا من عدد من المشكلات ومنها اللغة فتجوّزوا في كثير من العلوم اللغوية والبلاغية، وها نحن ندرّس هذه الأنواع الشعرية لكننا ما إن نصل إلى القاعدة النحوية أو الصرفية حتى نقف! ولا نجرؤ على أن نخطو خطوة كيلا نقع في مصيدة النقاد الذين لا هم ينقدون نقداً صريحاً صحيحاً، ولا يتركون الآخرين يدلون بآرائهم، وهم في هذه الحال لايريدون للغة أن تتطوّر ولا للنحو أن يُيَسَّر، ولا للأوزان الصرفية أن تُطوَّع بل يريدون أن تبقى كلّها على حالها ثم ينعتون اللغة بأنها صعبة ولا يتصورون شيئاً جديداً يمكن أن يدخل إليها، بل لا يجوز الاقتراب منها، وهم يريدون أن تبقى أَلِفُ (مئة) مشكلة عند الطالب منذ مراحله التعليمية الأولى، وكذا يفضّلون أن يُعقَّد الطالب في همزة (ابن)، ويقفون مكتوفي الأيدي، ويدّعون أنّهم يريدون التطور للّغة العربية.

اسم الآلة ومجمع اللغة العربية بالقاهرة

كلّما طُرحت مشكلة لغوية أو نحوية أو صرفية كان الناس يلجؤون إلى مجامع اللغة

العربية المنتشرة في معظم أقطار الوطن العربي. على أنّ عند جهينة الخبر اليقين. ولكن كثيراً ما عدنا بخُفّي حُنين لأنّ هناك قضايا ومشكلات لغوية أو نحوية إذا أردنا أن نناقشها احتجنا إلى سنوات، وإذا كنّا نعترف أن معظم المجامع اللغوية لم تقدّم المرجوَّ منها، والواجبَ عليها تُجاه لغتنا، فإننا نعترف أنّ مجمع القاهرة هو الأكثر قرارات، لكنّ هذا لا يعني أنّ كل ماصدر عنه كان صحيحاً، أو لنقل كان مقبولاً من المتعلّمين والمثقفين، ومن قبلهم المختصين، لكنّ ما يصدر ويُعلن يتعلق به كثيرون على أنه الأساس، أو المقياس الذي يجب أن نقيس عليه أو أنه الفيصل في حلّ أي مسألة أو قضية، ونحن لا نريد أن نبخس الجهود حقوقها، فثمة ما يمكن أن يكون صالحاً، بل إنّ بعضه سرى في جسم اللغة، والمعجم، وصار معتمداً.

ولنقرأ ما يتصل ببحثنا اسم الآلة، فبعد نقاش طويل:

آ. جوّز المجمع الاشتقاق من مصدر الفعل الثلاثي المتصرف اللازم والمتعدّي، دون مصدر الأفعال غير الثلاثية ودون أسماء الأعيان.

إنّ قراءة هذا القرار تعني: أنّ المجمع لم يحدّد وزناً أو أكثر لصياغة اسم الآلة، بل ترك لنا حرية التصرّف على أن يكون من أي فعل ثلاثي متصرف لازماً كان أم متعدّياً، فهو بهذا فتح لنا الباب على مصراعيه لكي يشتق اسم الآلة من دون التقيد بوزن محدّد، وكأنه –أيضاً– وجد أنّ كثيراً من الآلات بدأت تدخل المجتمع وحياتنا اليوميّة، وصارت تستعمل في كلامنا اليومي، ولا نستطيع أن نحدّ من دخولها، ولا يجوز أن نمنعها من السّيرورة، بل لا يحقّ لنا أن نوقفها خارج حدود اللغة، لأننا إن فعلنا نكن كمن يوقف التطور العلمي أو التقني، وهذا مالا يستطيعه فردٌ أو مجتمع.

وأضاف المجمع إلى ذاك القرار ما يلي:

ب. يجوز القياس بصوغ اسم الآلة من مصدر الفعل الثلاثي المتصرف مع ورود صيغة مسموعة تخالفه، لكن الأحسن الاقتصار على هذه الصيغة المسموعة وبخاصة (هذا لفظ المجمع) إذا كانت شائعة.

إذن هذا توسُّعٌ أكثر وانفتاح كبير على الاشتقاق، فلم يكتف بالفعل، بل أجاز المجمع الاشتقاق من المصدر ولو وردت صيغة مسموعة أخرى تخالفه، وفضّل تلك المسموعة إذا كانت شائعة على القياس، أي إنّه أجاز أن يدخل أي اسم آلة لغتنا من دون التقيّد إذا كان شائعاً. فهو بهذا يجيز لنا أن نضمّ كثيراً من أسماء الآلة المعتمدة والمستعملة والشائعة بين الناس.

ج. أما القرار الثالث فهو الذي حدّد فيه المجمع الصيغ التي يمكن أن تزاد على الصيغتين القياسيتين مِفْعل ومِفعال، وهي:

- فعّالة مثل برّاد وما يشبهه
- فِعال مثل إراث (ما توقد به النار)
- فاعِلة مثل ساقية
- فاعُول مثل ساطور

قراءة هذا القرار:

1. إنّ هذه الأوزان لم تبدأ بميم زائدة كما الوزنان القياسيان اللذان تعلّمهما الطالب مِفْعل، ومِفعال.
2. إنّ هذه الأوزان غير كافية إذا أردنا أن نطبّق ما صدر عن المجمع، لأن هذه الأوزان لا تكفي لضمّ كل اسم آلة يشتق من الفعل أو المصدر الثلاثي الذي سمح به المجمع نفسه.
3. إنّ وزن "فعّالة" ورد بصيغة التأنيث، وكان يُفترض أن يذكر بصيغة المذكّر، ومن ثمَّ يجوّز التأنيث، وإذا أردنا أن نعطي التأنيث حقوقه الشرعية قلنا وزن فعّال ووزن فعّالة.. أو وزن فعّال ويلحق به تاء التأنيث كما فعلت كتب الأقدمين بدءاً بكتاب سيبويه. وربمّا كان اختيار وزن "فعّالة" بالتأنيث لكثرة الآلات التي وردت على هذا الوزن مثل: غسّالة وطيّارة وجلاّية وثلاّجة.
4. إنّ وزن "فِعال" نادر، والشاهد الذي أورده القرار من غير المستعمل، وقد يكون مستعملاً

في مصر، لكنْ من غير المسموع في بقيّة البلاد العربية، ولا أدري لماذا لم يُستشهد بكلمة " سِلاح"؟

5. إنّ وزن "فاعلة" ورد بالتأنيث أيضاً، ولم يكن معروفاً المقصود بالشاهد الذي أورده وهو "السّاقية" هل هي جدول المياه الذي يسير في الأرض، أم هي آنية شرب المياه؟ فإذا قُصد الجدول فلنضف إليه النَّبع والينبوع، وإذا كان الثاني فلنزد عليه الكأس، والفنجان، وأخواتها.
6. إنّ وزن " فاعول" من الأوزان التي يمكن إيجاد عدد من الآلات عليه، وإن كانت قليلة.

رأي آخر معاصر:

أعجبني رأيٌ للأستاذ عاصم البيطار في كتابه المقرر على طلاب قسم اللغة العربية في جامعة دمشق، والأستاذ عاصم ممّن ترك بصمة كبيرة عند آلاف الطلاب منذ ما يزيد على أربعين سنة، ويكاد هذا الرأي يلخص ماورد في قرارات مجمع القاهرة، يقول: وقد يكون اسم الآلة جامداً غير مأخوذ من الفعل، ولا هو على وزن من الأوزان السابقة (مِفعل – مِفعلة – مفعال) مثل: القَدُوم والفأس والجَرَس والساطور والسكّين.

الرأي الشخصيّ

أرى أن يعتمد هذا القول لأنّه المنطقيّ في تقديم اسم الآلة للطالب أو المتعلّم، فكم من آلة دخلت حياتنا ولا نستطيع أن نرميها جانباً، بل حلّت محلّ كثير من الأشخاص، وقامت بأعبائهم حتى إنّ بعضهم صار يفكّر عنّا، ويجيب عن كثير من الناس، ويعمل عملهم، فماذا نفعل بهذه الألفاظ، وكيف سنتصرف؟ فنحن أمام عدد من الأسئلة:

1. هل نستطيع تجاوز هذه الألفاظ وعدم استعمالها؟

الجواب: لا

2. هل هي كلمات أم لا؟

الجواب: نعم

3. هل هذه الكلمات أسماء أم أفعال أم حروف؟

الجواب: أسماء

4. وما نوعها من الأسماء؟ بل نحن أمام سؤال جوابه كلمة واحدة نعم أو لا.. ولايجوز لنا غير هذا الجواب، هل هي أسماء آلة أم لا؟!

فإذا كان الجواب لا كنا كمن يجافي الحقيقة، ويبتعد عنها، وعلينا أن نحذف من لافتات المَحَالِّ كل كلمة آلة أو آلات، أو إصلاح آلات، ونلغي من قاموسنا الآلة الحاسبة والآلة الكاتبة والآلة الكهربائية وغيرها، وهذا لا يجوز بحالٍ من الأحوال.

وإذا قلنا هذا نكون قد خالفنا تعريف سيبويه لاسم الآلة "باب ما عالجت به" فمعظم ما نستعمله الآن من آلات إنّما نعالج به أمراً!!

وإذا قلنا هذا نكون لا نريد للغتنا التطوّر، ولا نريد لطالبنا المعرفة، بل يسبقنا الرّكب ونحن ننتظر في محطات مرّ عليها كثيرٌ من السنوات!!

إنّ من لم يشأ أن يعترف بأسماء الآلات هذه إنّما هو من يخاف أن يقول: إن اللغة تتطور، وهو بهذا لا يعترف بقوانين التطور الاجتماعي والإنساني، ولا يقرّ بأنّ حياة جديدة علينا اللّحاق بها، وإلاّ بقينا ندعو بـــ "السّقيا لأيّام خلت" وأرى أنّ من لا يقبل بالقول: "إنّها آلات" عليه ألاّ يستعملها فكيف سينادى عليها، وماذا سيسمّيها، وماذا سيقول إن سُئل عنها؟!

إذن علينا أنْ نقرّ أنّها أسماء آلات والأسباب:

1. تعريف سيبويه لاسم الآلة.
2. قرارات مجمع اللغة بالقاهرة.
3. أراء بعض المعاصرين.
4. التطور اللغوي الذي نبحث عنه دائماً، وسنرى هذا مفصلاً استناداً إلى ماتقدم.

1. الوزن غير القياسي وتطوّر اللغة

تقدّم أنّ الوزنين القياسيين في اسم الآلة هما (مِفعل ومِفعال) مع جواز تأنيث الأول وعدم تأنيث الثاني. وقلنا: إنّ الآلات التي كانت مستعملة قليلة جداً، ولكنّ التطوّر العلمي الحديث السريع جداً أدى – من دون شك – إلى تطور لغويّ وهذا يؤيد ما قلناه: إنّ الآلات التي كانت عند العرب قليلة أمّا الآن فلننظر حولنا.. لقد استطاعت اللغة العربية – وهي لغة اشتقاقية وقادرة على التعبير في أي موضوع – استطاعت أن تعبّر عن العلوم الطبيّة والصيدلانية والهندسية منذ أقدم العصور، وهذه العلوم تطورّت كثيراً فهل نُبقي على تلك الأسماء التي كانت مستعملة وقتئذٍ؟!

إنّ تطوّر الحياة وطبيعة اللغة العربية وقدرتها على الاشتقاق جَعلنا نرفد معجمنا بالمِبرد، والمِثقب، والمِجهر، والمِخرز، والمِدقّة، والمِشجب، والمِطرقة، والمِعول، والمِقبض، والمِلقط، وهذه الكلمات كلّها على وزن مِفعل القياسي، وجعلنا نرفد المعجم بالكلمات المِحراث، والمِزلاج، والمِفتاح، والمِصباح، والمِيزان، على وزن مِفعال القياسي أيضاً. ونضيف فنقول: إنّ تطور الحياة والمجتمع أكثر مع مرور الزمن جعلنا نضيف إلى تلك الأسماء على وزن مِفعل المِبْشرة، والمِدحلة، والمِدفع، والمروحة، والمسطرة، والمِفَكّ، والمقلى، والمقود والمكنسة، والملعقة، ونضيف على وزن مِفعال المِبراة، والمِذياع، والمرآة، والمِسمار، والمِقلاة، والمكواة، والممحاة..

وإذا أعدت قراءة هذه الأسماء تجد أنّها كلّها مشتقة من الفعل الثلاثي، ونحن لم نَحِدْ عن القاعدة، ولم نخرج على أوزان القدماء، فيكون عملنا صحيحاً لا لبس فيه، ولا يستطيع أحدٌ أن يناقشك، أو ينقد كلامك، أو يشك فيما قلته، لكنك إذا قلت إن الأسماء التالية هي أسماء آلة: المِشط، والمِيل (المِرود أو المِكحلة للعين) والمِنشفة فإنّ رأيك قد يُرفض لأنه ليس على أوزان القدماء مع اعتراف هؤلاء أنها أسماء آلة، فماذا نفعل؟ وهل يجوز أن يُعدّل الاسم فنقول مثلاً: مِمشط ومِميل ومنشاف لتلقى هذه الأسماء القبول وتصبح أسماء آلة؟ إنّ من يقول هذا لا يريد

للغة أن تتطور. ونسال سؤالاً آخر: هل اطّردت صيغة في الصّرف؟ لا، والعالم يعلم أنّ كثيراً من الأوزان الصرفية تفاوتت بين بحثين بل أكثر.. والعالِم يعرف أنّ ثمة أبحاثاً كان الشاذ فيها أكثر من القياس كالنسب والتصغير.

– الوزن غير القياسي: فعّالة

أضاف مجمع اللغة بالقاهرة وزن "فعالة" إلى أوزان اسم الآلة، وقد يكون عدد الآلات على هذا الوزن كبيراً وهذا نتيجة التطور للحياة والمجتمع الذي يجب أن يرافقه أو يتبعه تطور لغويّ كما تقدّم غير مرة. بل إنّه يفرض علينا وعلى معجمنا أن نستقبله، فلا نستطيع تجاوز أي كلمة من الكلمات التي سترد بعد قليل، وإلاّ نكون قد عدنا إلى العصور القديمة التي لم يكن العربي يعرف آلة حديثة، وهذا لا يقبله ولا يرضاه أحدٌ منّا..

إنّ طبيعة الحياة تتطلب منّا الجرّافة والجلاّية والحوّامة والخرّازة والخزّان والخلاّط والدّبابة والدرّاجة والدوّاسة والسّماعة والسّنارة والسيّارة والصّفارة والعصّارة والغسّالة والغوّاصة والنقّابة، مع ملاحظة قلة المذكّر مثل برّاد وخلاّط، وكثرة الألفاظ المؤنثة، وملاحظة أنّ بعضها جاز فيها وزن آخر مثل براية مِبراة.

ما أودّ أن أقوله: إنّ استساغة اللفظ هي الأصل في قبول لفظ دون آخر، فنحن نستعمل الممحاة أكثر من محّاية بل إنّ بعضنا يظن اللفظ الثاني من لفظ العامة، ولا يرى هذا في البرّاية، ولا يستسيغ المِبراة؟ وهما آلتان صديقتان بل توأمان، لا تبتعد الواحدة عن الأخرى.. ومثلهما الطائرة والطيّارة.

أمّا الملاحظة الأهمّ في هذا الجانب فهو أنّ وزن هذه الآلات هو من أوزان مبالغة اسم الفاعل واسم الفاعل كما سيلي عامل، والآلة تعمل!! ثم هل لهذا الوزن دورٌ في استعمال هذه الآلات؟ ربّما صحّ هذا في عدد منها، ولم يصحّ في عدد آخر مثل الباخرة والقِطار..

– الوزن غير القياسي: فاعل

وأضاف مجمع اللغة بالقاهرة وزن "فاعل" على أوزان اسم الآلة، وهذا صحيح، لأنّ الفاعل

عامل، ولأنّ الآلة تعمل!! وثمّة آلات كثيرة على هذا الوزن، وبعضها أضيف إليه كلمة "آلة" ففيها من التوكيد ما يكفي، مثل: الآلة الكاتبة، والآلة الحاسبة، والآلة الطابعة، والآلة الكهربائية ولو حذفت كلمة الآلة لدلّت الكاتبة والطابعة والحاسبة على الآلة، فهل نستطيع أن تستغني عن تلك الآلات؟ أيضاً، لايجوز لنا.

وإذا كان المجمع قد مثّل لهذا الوزن بكلمة الساقية التي حرنا في تفسيرها بين ما تعنيه من جدول الساقية أو الآنية فالأجدر أن نضيف إلى هذا الوزن ما أكثر دقة، فكلنا يستعمل الهاتف، وجاز هذا الاستعمال لأنه ترجمة عربية لكلمة " تلفون" التي ناسبت أوزان العربية، وهو آلة وهذا يجيز لنا إضافة الكلمات التالية على وزن فاعل الباخرة والشاحنة والطائرة والقاذفة والقاطرة، أليست هذه آلات؟

أعود للقول: يبدو أنّ استساغة اللفظ كان السبب في اختيار هذه الألفاظ واستعمالها، وهذا ينطبق على اسم الآلة كما تقدم، وقبل هذا نقول أو نسال سؤالاً منطقياً: لماذا نقول مَهْبِط الطائرات، ولا نقول مَصْعَد الطائرات؟ وبالمقابل لماذا نقول المِصْعَد الكهربائي ولا نقول المِهْبَط الكهربائي؟ أليس هذا غريباً، أم أنّ حالة الإنسان النفسية والجسدية هي التي فرضت أحد اللفظين؟ ربّما، فالمَهبِط دليل الوصول بالسلامة! والمِصعَد مريح للإنسان فقد يستطيع نزول الدرج من دون تعب لو صعده!

وهذا يقودنا إلى كلمتين أخريين في اسم الآلة المصعد نفسه والرّافعة، فلماذا نستعمل المصعد للبناء والرّافعة لنوع من السيارات؟ أليسا اسمي آلة؟! بلى. أمّا التمييز فكان في الاستعمال.

وقد نستطيع إضافة بعض الكلمات أسماء آلات وردت على وزن اسم الفاعل ممّا فوق الثلاثي، مثل المحوِّل وهي كلمة ممّا لا يُستغنى عنها، وإن كان يحلّ محلّها أحياناً القاطع في محل المحوّل الكهربائي، وكذلك كلمة المحرِّك وهو آلة وفي كل آلة محرّك، في السيارة والساعة وغيرهما، علماً بأنّ بعض العامة تستعمل المِحراك لقطعة معدنية أو خشبية كانوا

يحركون بها النار، وكأنها بدلاً من كلمة (إراث) التي استشهد بها مجمع اللغة بالقاهرة وقلنا عنها إنّها لفظ مصري غير معروف في بقية الأقطار العربية.

– وزن: فاعول

أما وزن فاعول فلم يرد عليه إلاّ كلمات قليلة، استشهد القدماء بكلمة الساطور، وإذا أردنا أن نضيف إلى هذا الوزن بعض الأسماء فإننا لانجد إلاّ القليل مثل الصاروخ والشاكوش وبلفظ الجيم الجاكوش، والرّابوق عند النجارين والبالوعة (وهي كلمة فصيحة).

آراء قابلة للنقاش

إلى هنا ينتهي ماورد عند القدماء وما اقترحه مجمع اللغة بالقاهرة، لكنّ هذا كلّه لا يُغني ولا يكفي، ولا يجوز لنا أن نتوقف عنده، فثمة آلات كثيرة تستعمل لم تندرج تحت تلك الأوزان، فماذا نفعل بها، ونحن الذين نعترف بها آلات تستعمل؟!

إنّ المنطق أن تضمّ إلى اسم الآلة، وإن لم تكن على الأوزان السابقة، وليكن لها أوزان جديدة، مَثَلُها مَثَل الصفة المشبهة التي لم تُحصر أوزانها في عدد قليل، وربّما لمّا لم تحصر قيل: تُشتق الصفة المشبهة من الفعل اللازم. وها نحن نقول هنا: إنّ اسم الآلة يُشتق من الفعل الثلاثي المتصرف، وأظنّ أنّ هذا يجيز لنا ما قلناه أن تثبت هذه الآلات ويكون لها أوزانها، ونحاول أن تكون أوزانها محدّدة.

من هذا الكلمات التالية: البَلْطة – الخنجر – الرّفش – الرّمح – السيف – الشفرة – السكيّن – الشّوكة – المنخل – الفأس – القلم – السفينة – الساعة – الغربال – والسؤال المنطقي الذي يمكن أن يُسأل؟

لماذا أقبل المِنجل، ولا أقبل البلطة والرفش، أليست كلّها آلات تستعمل في الأرض وزراعتها؟! ألا يجوز أن يكون الإنسان أطلق هذا الاسم ارتجالاً؟! وكم من لفظ ارتجل ارتجالاً وثبت في المعجم العربي.

ولماذا أقبل الملعقة أداة ولا أقبل الشوكة والسكّين، وكنّا قبلنا السّاطور والساطور والسكين يعملان عملاً واحداً ولماذا أقبل المِلقط ولا أقبل المِشط والميل؟

ولماذا أقبل الطائرة والسيارة والدرّاجة ولا أقبل السفينة والقطار وكلّها آلات حديثة لم يعرفها العرب قديماً والسؤال الأكثر منطقية: أليس لهذه الألفاظ أوزان؟ بلى.أو ليس لها جذر عربي؟ بلى. أو ليس في العربية كلمة المنجنيق التي تعدّ من آلات الحرب ولا وزن لها؟ فكيف أقبل لفظاً وأرفض ألفاظاً؟

– السيف قديماً كان يعمل:

أثارت كلمة "السيف" ومازالت سؤالاً عند إعرابها في بيت أحمد شوقي يصف عمر المختار:

يا أيُّها السيف المجرّد في الفلا يكسو السيوف على الزمان مضاء

ويكاد معظم المدرّسين يتفقون على إعرابها بدلاً، لأنهم يعتمدون القاعدة النحوية التي تقول: إذا كان الاسم بعد "أيها" جامداً يعرب بدلاً، وإذا كان مشتقاً يعرب صفةً.

ولا أدري لماذا يصرّ كلّ هؤلاء على إعراب "السيف" بدلاً أو بالأحرى لماذا يصرّون جميعهم على اعتبار كلمة السيف جامداً لا مشتقاً؟! فهم لا يعترفون به اسم آلة استناداً إلى ما يحفظونه ويحفّظونه طلابهم عند الحديث عن المشتقات.

وكنت قد عرضت وجهة نظري غير مرّة في مواضع وأماكن كثيرة فقبل بها البعض، ورفضها كثيرون، وهم – غالباً – من أعربها بدلاً، أو هم من لايريد أن يقتنع، ويظنّ أنّه إذا ما تراجع عن رأيه كان مخطئاً! لا، فلا أحد إلاّ يخطئ، ومن ترك قول لا أدري أصيبت مقاتله، والخطأ أن نستمرّ فيه.

وأقول:

آ. إنّ كثيرين من هؤلاء لا يعرفون –ويا للأسف– أنّ للسَّيْف فِعلاً، وهذا حقٌّ لأننا لا نستعمله،

ولم نسمع به، لكنّ هذا لا يلغي أنّ له فعلاً، والفعل هو ساف، تقول: سافه بسيفه أي ضربه بالسّيف. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن تعريف السّيف في معاجمنا القديمة قبل الحديثة هو: الذي يُضرب به. وأضافت تلك المعاجم: وريح سيّافٌ تقطع كالسيف.

ب. إنّ الكلام السّابق يشير إلى أنّ السيف مشتق من الفعل، وهذا موجود في اسم الآلة، وأنّه الذي يضرب، فهذا من تعريف سيبويه، فهو يقطع أي يعمل، اللهم إلا إذا اعتبره البعض لا يقطع، واعتبره قطعة معدنية قد يعلوها الصّدأ، حتى السيف الجميل الذي يُقطع به قالب الحلوى يقوم بعمل.

إنّ وزن الكلمة (فَعْل) هو نفسه ما يرد عليه (فأس) الذي أقرّته مجامع اللغة والمعاصرون الذين أرادوا للّغة أن تتطوّر، واقرأ معي ماورد في لسان العرب وهو المعجم المعتمد عند كلّ من يريد الاستشهاد باللغة، يقول:

الفأس: آلة من آلات الحديد يُحفر بها ويقطع.

ويضيف المعجم: فَأَسَه: قطعه بالفأس، وفأس الشجرة ضربها بالفأس، وفأس الخشبة شقها بالفأس.

نعيد قراءة ماورد في لسان العرب ونقله غيره منه، فالكلمة الأولى التي قالها هي (آلة) فهو – إذن– اسم آلة، ثم قال: يُحفر بها ويُقطع، وهذا عملها فهي تعمل. أما السيف فيقطع رؤوساً، قبل أن يقطع أشجاراً وأغصاناً وقطع الحلوى في المناسبات السعيدة.

إنّ ما تقدّم يجزم أنّ السيف اسم الآلة.

– التلفزيون وأخواته وإخوته

قلنا إنّ المجتمع أصابه تطورٌ كبير في القرن الماضي وبدايات هذا القرن، ومنه التطور التقني الذي يلزم وجود آلات كثيرة صُنِعت، وصارت تُستعمل، ودخلت اللغة من دون جواز سفر حتى لو مُنعت فإنها تستطيع أن تدخل أيّ مكان، فعادت المشكلة من جديد، ألفاظ كثيرة، معظمها أجنبي، دخلت المعجم، تحتاج إلى أوزان تناسب العربية، فماذا نفعل؟ هل نبقي الاسم

أجنبياً أم نعرّبه؟!

والذي اعتدناه أن نستقبل الآلة الجديدة، أو أي وافد أجنبي جديد باسمه، فينتشر هذا الاسم بحسب انتشار هذا الوافد ويصبح بين الناس، فنبدأ التفكير بتعريبه، ولكن متى؟

بعد أن يكون قد انتشر انتشاراً واسعاً، وبعد أن صار صعباً أو محالاً أن تنزعه من عقول الناس ولغتهم، تبدأ المناقشات تعقد الاجتماعات، يبدي كلٌّ رأيه في المشكلة أو المسألة أو القضية (سَمِّها ما شئت) تطول الأيام، تكثر الحوارات والندوات وربّما لا نصل إلى حلّ، ولا نعلم في خلال هذه المدة أنّ عدداً آخر من الألفاظ قد دخل معجمنا، فينتشر هو الآخر، فإذا كانت كلّ كلمة جديدة بحاجة إلى هذا الوقت والاجتماعات والندوات فقد نحتاج أعماراً فوق أعمارنا وأعمار من سيلينا ولا نصل إلى حلّ واقعي أو منطقي، وها نحن مازلنا على خلاف بين كلمتي تلفزيون وتلفاز، وأيّ خلاف؟ وأيّ حل توصّل إليه الحريصون على اللغة؟!

أرى أنّ هذه الكلمة تكفي دليلاً على الاضطراب الذي يصيبنا، فالذي أراد التعريب وصل إلى أن كلمة (تلفاز) أفضل من كلمة (تلفزيون) فالمهمّ أنه غيّر اللفظ الأجنبي، ونقول: لا ياسادة ليس المهمّ تعديل كلمة لتصبح عربية!! ونسأل: ما الأسس العلمية التي اعتمدها من عرّب كلمة (تلفزيون)؟ قد يقول قائل: إنّ كلمة (تلفاز) لها وزن في العربية، ويكاد هذا الرأي يكون هو الذي اعتمد أما تلفزيون فلا وزن عربياً له.

وقد لا يروق هذا اللفظ (تلفاز) للبعض، ولم يرق لهم، فقالوا: بل الأفضل هو (الرّائي) على مبدأ انه اسم آلة على وزن فاعل، وهذا الوزن معتمد من مجمع اللغة بالقاهرة وأقول: في هذا – أيضاً– تكلُّف. لأنّ الرّائي يعني أنّه هو الذي يريك الصورة، فعليك أن تسدّ أذنيك عن سماع ما يصدر عنه من أغان وأخبار وبرامج!! فهل التلفزيون لعرض الصور فحسب؟ أليس صوتاً وصورة، ولو جاز هذا لكنّا قلنا عن المذياع السّامع!! إنّ هذا التكلّف وعدم المنطق في إصدار الأحكام، والخلاف الذي لن يُحلّ جعلنا أما ثلاث كلمات: التلفزيون والتلفاز والرّائي، ولم نتفق على كلمة واحدة، وأظن أننا لن نتفق. وأظنّ أننا لو تركنا الكلمة على حالها كما تركنا غيرها

لما كان هذا الاضطراب الذي نتج عن عدم قناعة عند الكثيرين.

أضيف فأقول هذا من المضحك جدّاً، نعم من المضحك ولكن قد يضاف إليها كلمة (المبكي)، متى وصلنا إلى أنّ أي لفظ دخل المعجم كان له وزن، فهل وجدتم للشطرنج وزناً، وهل وجدتم لشيرين ونسرين ونيفين وزناً ومثل هذا أكثر من أن يحصى، وأهمُّ من ذلك هل كان للفظ (التلفاز) وزن من الأوزان المعتمدة في اسم الآلة؟ لا.. ثم لا. وهذا – برأيي – تكلّف ما بعده تكلّف، وأودّ أن أسأل سؤالاً آخر:

هل بحثنا عن أوزان للكلمات التالية: غرام – كيلو غرام – متر – كيلومتر – ليتر– ميلمتر – ميلليتر – سنتمتر – سنتلتر؟

ولماذا قبلنا هذه الألفاظ على ما هي؟ ثم ألمْ ينوّن كل الطلاب كلمة غرام وكيلوغرام ومتر وكيلومتر.. وهي ألفاظ أجنبية يُفترض أن تمنع من الصرف فلا تنوّن؟! إنّ هذه الألفاظ صارت من أهل البيت ولم تعد ضيفاً على كتبنا ولغتنا؟ فليتخيّل واحدٌ منا كتاباً في الرياضيات والفيزياء والكيمياء وغيرها خالياً من هذه الألفاظ!

لقد قبلنا بهذه الألفاظ لأن لا مرادف لها في العربية فهي كالدخيل، والأعجمي، والأمر المنطقي العلميّ أنْ تقبل اللغة هذه الألفاظ وغيرها إذا لم يكن لها مرادف فما المرادف لكلمة التلفزيون؟! وهل سمعت مرة التلفاز العربي السوري أو التلفاز المصري أو اللبناني – أو أي دولة أخرى؟!

ثم ألم تقبل لغتنا كلمة المنجنيق من دون وزن وهي اسم آلة؟!

آ. إنّ عدم الاتفاق على لفظ مرادف للتلفزيون كالتلفاز أو الرّائي.

ب. وإنّ قبولنا بعدد كبير من الألفاظ الأعجمية والدخيلة من دون وزن.

ج. وإنّ قبولنا بعدد كبير من الألفاظ الأجنبية الحديثة يجيز لنا قبول كلمة تلفزيون وغيرها.

وهذا لا يقلّل من شأن اللغة، وإلاّ كانت لغات العالم كلّها يصيبها الحطّ من شأنها. نحن قبلنا بكلمة (هاتف) وكلمة (مذياع) وغيرهما لأنّ هذه الألفاظ رادفت الأجنبي ووافقت أوزان العربية

واستساغتها الأذن.

إنّ مشكلة كلمة (تلفزيون) يمكن تعميمها على الألفاظ الجديدة الوافدة إلى اللغة مع التطور الكبير في الحياة والمجتمع، فنحن أمام كلمات كثيرة نعجز عن وجود المرادف العربي لها، ونعجز عن صياغة وزن مناسب لها مثل الكلمات التالية: الكمبيوتر – الفاكس – الانترنت – الفيديو – الريسيفر – D.V.D (لم أستطع لفظها إلا هكذا). وأقف عند الملاحظات التالية:

1. إنّ ما وقع في كلمة (تلفزيون) ينسحب على كلمة (كمبيوتر) التي لم نتفق بعد على إحدى الكلمتين الحاسب، أو الحاسوب. بل إنّ هذين الوزنين أو اللفظين قد عمّقا الخلاف في واحدة من قواعد كثيرة لا تزال عالقة، وهذا ما حدا بالكثيرين ليقولوا: إذا كان أصحاب اللغة والمهتمون بها، والمدافعون عنها لم يتفقوا على لفظ من اللفظين فما بالكم بالآخرين أو لنقل بالأقل شأناً واهتماماً باللغة؟ ثم يصل هؤلاء إلى نتيجة أن اتركوا اللفظ كما هو فنحن نعرفه، ونفهمه إذا ما سمعناه ولن يكون غريباً، وهو من بعدُ لفظٌ عالميّ!.

وأنا من الذين يؤيدون هذا اللفظ كما هو، وممّن يقبلون به كما قبل غيره من الألفاظ الأجنبية، وسيقول من يقبل كلمة الحاسب أو الحاسوب: إنّ مبدأ الكمبيوتر يقوم على الحساب (0–1–0–1) ونقول: نعم، هذا صحيح، ولكنّ اسم الفاعل من هذا هو الحاسب ووزن حاسوب من أوزان الآلة، وهذا يعني أنّ هذا الجهاز يقوم بالعمليات الحسابية فحسب، وهو ليس كذلك فهو آلة كاتبة، وآلة طابعة، وآلة حاسبة، وآلة تسلية ولهو عند الكثيرين!!

2. أمّا كلمة (الفاكس) فإن قليلين يعرفون أنّ بعض الحريصين على اللغة وجد لها مرادفاً في العربية هو (الناسوخ) وأظنّ أن الكثيرين لن يقبلوا بهذا اللفظ عندما يسمعون اسمه (الناسوخ) وإن كان على وزن فاعول. وفي هذا الاسم ملاحظات ثلاث:

آ. إن معظم الناس لا يستعمل هذا المرادف الذي لا يراه مناسباً للفاكس، ولم يقرؤوه في الكتب ووسائل الإعلام المقروءة.

ب. ألم تُسمَّ الورقة التي يقذفها الفاكس باسم (الفاكس)؟ بلى، فما الفرق بين الاستعمالين؟

وماذا أُسمّي هذه الورقة؟ أظنّ أنهم لن يقبلوا إلاّ بكلمة الفاكس فكيف أقبل اسم الورقة باسم الأجنبي ولا أرضى أن يظلّ اسم الآلة على حاله كما استوردناه؟!

ج. ومن المصادفة أن يكون لفظ (فاكس) على وزن (فاعل) في العربية ونسأل ألم نقرأ كلمة الفاكس مرات كثيرة بحركات الإعراب الثلاثة؟ فأنت تستطيع أن تقول: قرأت فاكساً، أرسله لي فلان. فهل هذا يغفر له أن يدخل اللغة العربية من دون جواز سفر؟! ألم يستسغ كثيرون كلمة (سيّف) الرقم الفلاني يقصدون حفظه في الهاتف الجوّال أو الخلويّ؟! إنَّ كلّ ماتقدّم يجعلنا نقبل الآلة الجديدة باسمها الذي ورد معها كما وردت السيارات بأسمائها.

3. وكذلك الحال في كلمة (الإنترنت) التي افتنّ كثيرون في ترجمتها إلى العربية كالشّابكة، والشبكة العنكبيّة، أو العنكبوتية وقد نقرأ في قادم الأيّام ألفاظاً أخرى تعمّق الخلاف بين الفريقين اللذين يريد كل واحد منهما الحفاظ على العربية ولكن على طريقته الخاصة.

ولكن لم يدر هؤلاء أنهم شتتوا عقول الطلاب والقراء.

– فهل توحّدت هذه الألفاظ في وسائل الإعلام مثلاً؟ **لا.**

– وهل توحّدت هذه الألفاظ في مناهج الطلاب؟ **لا.**

– وهل توحّدت هذه الألفاظ بين الأقطار العربية؟ **لا.**

وهل استطاعت المؤسسة العربية للإعلان أن تمسح كلمة الإنترنت بالحروف العربية أو الأجنبية عن لافتات المحلات مسبوقة غالباً بكلمة قهوة بالأجنبية؟!

وأقول إذا أردت أن أعرّب فعليَّ أن أقوم بالمهمّة على أكمل وجه، وأيّ تقصير أو نقص إنّما يقلّل من شأن هذا العمل، هذا إذا لم أتعثّر، أو أقع؟! ويبدو أن وزارة التربية عممّت لفظ (الشابكة) في كتبها الجديدة وسيعتاد الطالب قراءتها منذ الطفولة، ولكنه سيصطدم بلفظ (الإنترنت) وسماعها في كل مكان ما عدا كتابه، وعندئذ سيسأل: هل هناك خلاف بين اللفظين، وسيقارن – لا محالة – بين كتابه، وهو واحد، وبين كل الأماكن وهي كثيرة، وكثيراً ما غلب الكثير الواحد!! فمن الذي سيجيب الطالب عن السؤال، وكيف سنقنعه في

مراحله الأولى في الفرق بين اللفظين؟

4. أما (الريسيفر) فقد قرأت في إحدى أوراق لجنة من لجان تمكين اللغة العربية أنّ الاقتراح سيكون اسمه (اللاقط) نعم، تقبله اسم آلة على وزن (فاعل)، ولكن هل يؤدّي المعنى المطلوب منه؟ وهل سألنا الأجانب لمّا صنعوه، هل كان قصدهم أن يلتقط، وماذا سيلتقط؟ هل يلتقط الإشارة من جهاز التحكم أليس التلفزيون والمسجّلة والمروحة تعمل على مبدأ جهاز التحكم؟! إنّه بعيد عن المنطق فثمة أشياء أخرى تسمّى اللاقط مثل صحن الاستقبال و (الأنتين) الهوائي..
5. وإذا قبلنا لفظ اللاقط، فماذا سأقول عن (الفيديو) وقد يكون الاقتراح هو العارض، لكن ماذا سيعرض؟
6. وإذا قبلت (العارض) للفيديو فماذا سأقول في (D.V.D) لحروف لم أستطع دمجها ولفظها كلمة واحدة؟!

قد يُفهم من كلامي أنّني لا أوافق على المرادفات هذه؟!

وأجيب فأقول:

آ. إنّني من أشدّ الحريصين على لغتنا تعليماً، ومناهج، وإعلاماً.

ب. إنّني أؤيّد دخول أي لفظ أجنبي إلى لغتنا بلفظ عربي إذا وجدنا مرادفاً صحيحاً، وقد قبلنا من هذا الكثير.

ج. لكنّ كثيراً من الألفاظ قبلنا بها على علّتها كما جاءت ولم يفكّر أحد في زمن ماض عندما دخلت بمرادف لها، وصارت من معجمنا. فكما قبلت تلك الألفاظ عليّ القبول بغيرها من دون تكلّف، فالقدامى لم يتكلّفوا في البحث عن مرادف أو وزن للكلمات (غرام – متر – لتر) وما يشبهها، ولم يتكلّف القدماء في البحث عن مرادف لألفاظ أعجمية ودخيلة كثيرة صارت كالعربية في مناهجنا ووسائل إعلامنا من دون أن تتأثر لغتنا سلباً بها، فلا تخافوا أيُّها السادة على لغتنا فهي قوية، وعلينا أن نقويّها أكثر، ولو كانت المحاولات التي قامت

لإضعافها قادرة على هذا لفعلت، لكنها لم تستطع فاطمئنوا!!

د. وأنا اسأل الآن: هل أستطيع أن أحذف من الاستعمال الكلمات التالية: شوكولا – كاتشب – مايونيز – شيش طاووق – وكل أنواع الطعام التي استقبلناها من الآخرين؟

بل هل أستطيع أن أستبدل كلمات جديدة بالكلمات التالية: الليرة – الدرهم – الدينار – الدولار – اليورو – الين..

وهل أستطيع أن أغيّر الكلمات التالية: الأناناس والكيوي والكستنا والكاجو والتوليب والنرجس.

إنني كما قبلت الكلمات السابقة وغيرها مئات وآلاف أقبل أسماء الآلات الحديثة التي دخلت معجمنا، ولم نتفق على مرادف صحيح لها، ولم نجد لها وزناً، فتكلّفنا وكان تكلّفنا يزيد من الانقسام والشرخ، ولم يُفد اللغة!

باختصار أقول: ثمة جملة تختصر كلّ ما أريد قوله:

لمّا صنع الأجنبي المادة (كذ) وأطلق عليها اسمها قبلناها فهو أطلق لكل سيارة اسماً فهل أغيّر أسماء السيارات، وكذلك أطلق أسماء لأولاده فهل عليّ أن أغيّر أسماءهم ليكونوا مناسبين للغتنا العربية؟! وإلاّ لماذا سمحت اللجان المختصة الإبقاء على أسماء المحلات التي تحمل (ماركات) عفواً علامات عالمية مثل بينتون وكيكرز وناف ناف وستفانيل وغيرها. لا إن عدم قبول هذا هو تكلّف وتمحّل اللهم إلاّ إذا أراد هؤلاء أن يذهب الطفل أو المواطن إلى البائع ويقول له: أريد الشاطر والمشطور والكامخ بينهما؟* فكم من كامخٍ تضمّه السندويشة التي تربّعت على لافتات المحالّ، ونطقتها شفاه كلّ الناس.

* العبارة الواردة بين هلالين هي من تشنيعات الصحفيين على المجمعيين، مع أنها لم تصدر عن أيّ مجمع! (المجلة)

الخاتمة

وبعد فقد كان عنوان ما تقدّم اسم الآلة لكنّه توسّع وذلك بحسب طبيعة المادة ليتصل بعدد من الأبحاث، وتشعب وتفرّع ليلتقي عدداً آخر من تلك الأبحاث التي يتصل بعضها ببعض لغة أو نحواً أو صرفاً، وليكون في حقل الدراسات اللغوية المعاصرة فقد يندرج تحت باب "تيسير النحو" أو تحت عنوان "القراءة اللغوية المعاصرة".

لقد اقتضت طبيعة البحث أن يتطرق إلى موضوعات كثيرة في الألفاظ الدخيلة والمعربة والأعجمية والأجنبية ومقارنة هذه الألفاظ بألفاظ كثيرة تدلّ على الآلات جاءت من اللغات الأخرى، ولم تكن عند العرب، ولم توافق أوزان لغتهم، وكذلك اقتضت طبيعة البحث أن تعرض لآراء علماء اللغة القدامى والمعاصرين وتسير معهم حتى العصر الحالي، لأن التطور الذي أصاب المجتمعات يجب أن يصيب اللغة، فكان من الضروري أن يقف البحث عند قرارات مجمع اللغة، وكان مجمع القاهرة لأنه أكثر نشاطاً، وعند آراء بعض المعاصرين، ووصل بنا البحث إلى أنّ ثمة أشياء أو أموراً منطقية يفرضها العلم على تطور هذه الألفاظ ممّا يعني قبول كلمات كثيرة، وإن لم توافق وزنَي اسم الآلة اللذين كانا معتمدَيْن عند العرب عندما لم يكن عندهم إلاّ بعض الآلات التي أمكن أن تندرج تحت هذين الوزنين لكنّ التّطور السّريع الذي حتم وجود آلات كثيرة يستعملها الإنسان في حياته فرض أن تدخل ألفاظ جديدة أطلقها من صنعها، ونحن لا نستطيع أن نتجاوزها، أو نتجاهلها لأنها صارت من أساسيّات العمل والمنزل لا الكماليات.

ووصلت في نهاية البحث إلى نتائج طبيعية يمكن أن تعدّ صحيحة، وتجيز لنا قبول هذه الكلمات وأمثالها.

1. فثمّة آلات على أوزان أقرّها مجمع اللغة العربية في القاهرة.
2. وثمة أوزان يجب القبول بها كما قُبل غيرُها من غير أوزان منذ القديم.
3. لا يجوز حصر أوزان الآلة في اثنين أو خمسة، فكما قبلنا عدداً من الأوزان في الصفة

المشبهة ثم قلنا: تشتق من الفعل اللازم كان واجباً أن نقبل بأوزان كثيرة قلنا: يشتق اسم الآلة من الفعل الثلاثي المتصرف، وهو الذي حصل، ولم نخرج عن هذا السياق.

4. وإذا كان عندنا بعض الألفاظ التي دخلت من دون وزن لأنها من اللغات الأجنبية، ولم يكن لها مرادف في العربية أو وزن من أوزان العربية، فإننا نقبل بها كما قبلنا المنجنيق وشوكولا والليرة، التي لا مرادف لها بالعربية ولا وزن من أوزانها.

5. وإذا كنّا قد قبلنا في بحثَيْ التصغير والنسب أن يكون الشاذ أكثر من القياس فإننا لا نقيس هذا على ذاك، لأننا لم نجد الشاذ أكثر من القياس، بل وجدنا ما يصلح أن يكون قياساً، وما علينا إلاّ الاستقصاء والإحصاء لنصل في النهاية إلى أحكام دقيقة دقّة الآلات.

ما أريد أن أقوله باختصار: إنّ اسم الآلة يُطلق على أي آلة يستفيد منها الإنسان في عمله، سواءٌ كان لها وزن في العربية أم لم يكن، وتبقى المسألة وجهة نظر خاصة تستند إلى المنطق العلمي في تحليل الأمور والتكلّف أو التمحّل، وهي قابلة للنقاش في أي نقطة، النقاش العلمي القائم على الأخذ والعطاء والقواعد التي نعمل جاهدين أن نصل في نهاية المطاف إلى رأي صحيح، وقاعدة منهجية، ولن نستطيع تجاوز الخلاف الذي يؤدي إلى مصلحة اللغة مع ملاحظة أننا لن نستطيع أن نغمض أعيننا عن التطور الذي أصاب المجتمعات، والذي لابدّ سيكون للّغة دورٌ كبير بسببه.